ملخص المطبوعة البيداغوجية

عنوان المطبوعة: قضايا دولية راهنة

موجهة لطلبة السنة الثانية شعبة علم الاجتماع

تطرح هذه السلسة من المحاضرات المتعلقة بمقياس قضايا دولية راهنة لطلبة السنة الثانية علم الإجتماع أسئلة فلسفية كبرى من شأنها أن تفتح أعيننا على الراهن العربي والكوني ، وتؤسس لأرضية فكرية ولحوار علمي رصين ، بل ولتواصل ثقافي بين المجتمعات يخرج العقل الإنساني من الصراع الى التسامح وينمي التكامل بين الملل والنحل . وفي ذلك كسر للحواجز بين التيارات الفكرية ، وإبطال لفكرة الفرقة الناجية ، وتدريب عقل الطالب على الإنخراط في السجال والحوار ، وقبول الآخر .

ونحن نروم من وراء هذه السلسلة كذلك التي حاولنا إنتقائها بعناية محاولة الوعي براهننا في علاقته بالكوني ومن ثمة الوقوف على كبريات القضايا المطروحة سواء على عقل الأنا أو العقل الجمعي . فالمعلوم أن الساحة الكونية اليوم ترتج بأسلة فلسفية كبرى تجسدها كبريات المشكلات المطروحة إقليميا ودوليا كالعولمة ، اللبيرالية ، علاقة الديني بالسياسي ، العنف و الإرهاب ، حقوق الإنسان والهجرة غير الشرعية وغيرها . وهي جميعا إشكاليات فلسفية تتحدى الوعي الإنساني المعاصر ، وقد إخترناها لتفتح أمام الطالب في العلوم الإجتماعية ، نافذة على راهنه وتنمية الوعي لديه بقضاياه ، بل وجعله منفتحا على السؤال الفلسفي الدي سيجعله حتما ينخرط في عقلانية ترفض التقليد و الإتباعية وتجاوز كل تعصب ديني و إيديولوجي و إثنولوجي .

و قد بدأت هده المحاضرات بمحاضرة تتعلق بالجغرافية السياسية للعالم الحديث ,حيث أنه في أعقاب الحرب الكونية وارتدادات المد الشيوعي برز التساؤل الفلسفي حول الفاعل التاريخي الذي على الفكر أن ينحاز له دون خطر السقوط في المسلوبية الثقافية والايديولوجيا الشاملة فقد بدأ مفهوم الطبقة

يفقد بريقه الماركسي بظهور الظاهرة الأمريكية التي تشد إلى حد كبير عن فرضية التناقض والصراع الطبقي بين البروليتاريا والطبقة البرجوازية. وذلك لما يلاحظ من تضامن ديمقراطي بين الطبقتين طالما أن آلة الإنتاج توفر الحد الأقصى من الرخاء المادي والحريات الفردية إنه وضع انهيار المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة تراجع صراع الطبقات لصالح صراعات أخرى بين القوميات والاثنيات (علم العرقيات والسلالات) والتكتلات الاقتصادية وتم تسجيل عودة قروسطية. للصراع العقائدي والديانات فظهرت كائنات ثقافية فضفاضة على شاكلة (إسلام، غرب، شمال، جنوب) فتشكلت حدود وهمية بين المجتمعات الإنسانية وأصبحت تغديها صراعات مختلفة ومن أهم الفاعلين في هذه السياسة الجغرافية الجديدة: العالم الغربي و العالم الاسلامي . وقد تناولت تشكلاتهما و تمظهراتهما الثقافية ككيانين مستقلين و متميزين .و منه استخلصنا بأن العالم المعاصر الذي تشكل بعد مخاضات تاريخية عسيرة يحكمها الحديد والنار في الغالب قد أسفر عن ظهور كيانات سياسية وثقافية كبرى ، يمثل بعضها أهم المؤثرين السياسيين و الثقافيين المعاصرين وقد أخدنا أنموذج ذلك العالم الغربي المتميز ثقافيا بزعامة أمريكا ، والعالم الإسلامي الذي رغم عثراته وانتكاساته التاريخية المتلاحقة ، لكنه يشكل فاعلا حضاريا وكيانا ثقافيا أساسيا في المنظومة الثقافية الكونية ، ناهيك عن الفضاء الجيوفيزيائي الذي يتمتع به والذي يجعل منه في كل الأحوال لاعبا أساسيا في العالم .وفي المقابل هناك فاعلين أساسيين أخرين كالصين بحضارتها الكونفوشيوسية وروسيا بتاريخها الإيديولوجي وغيرهما ، ونحن ركزنا على العالم الغربي والعالم الإسلامي على وجه التحديد لمايعرفانه من تفاعل وتصادم وجفاء .

اما المحاضرة الثانية فخصصناها للحديث عن العولمة كظاهرة تتعدى وعي الأنا و تتجاوز هوية الامة و الدولة الوطنية دلك أن من القضايا الراهنة التي على العقل المعاصر أن يعيها ، قضية العولمة خاصة في ظل إزدياد الغطرسة الغربية وأفول وعي الآنا أو شعوب الأطراف، وتبعيتها التامة للمركزية الغربية.

والوعي بسؤال العولمة يأتي من باب محاولة الحفاظ على بعض الخصوصيات الثقافية حتى لا تحدث المسلوبية الثقافية المطلقة فما المقصود بمصطلح العولمة؟ كيف نشأ وكيف تطور؟ وما هي إنعكاساته على شعوب الهامش؟

فقد ظهر مفهوم العولمة في البداية في مجال الاقتصاد للتعبير عن ظاهرة أخذت في التطور والتفشي في العقود الأخيرة وهي ظاهرة اتساع مجال الانتاج والتجارة ليعم السوق العالمية جميعا ولذلك فالعولمة تعد من مميزات المرحلة الراهنة التي تطورت فيها اللبرالية أو الرأسمالية فإذا كانت هذه الليبرالية قد أنتجت في القرن 19 الحركة الاستعمارية فإنها اليوم انتجت العولمة.

ويقود هذه العولمة فاعلون اقتصاديون هم أساسا ما لكي رؤوس الأموال من تجار وصناعين ومدراء مؤسسات كبرى والذين مع مرور الوقت تحولوا إلى أصحاب مقالات ومجموعات مالية وصناعة حرة أسهموا خارج مجال حدود دولهم في تأسيس مؤسسات متعددة الجنسيات يمكنها تجاوز حدود الداخل والخارج والسيطرة بالتالي على المجال الاقتصادي والمالي وهو ما يؤدي حتما إلى تركيز الثورة العالمية في أيدي قليلة أو أقلية . والنتيجة من هذا تعميق الهوة (الفجوة) بين الدول وبين شرائح المجتمع الواحد ليس فقط بين الطبقات بل أيضا بين الفئات دال الطبقة الواحدة و بين الأفراد داخل الفئة الواحدة فعال سبيل المثال فإن حاملي نفس الشهادة العلمية لا يحصلون على نفس الراتب ولا على نفس الدخل وإذن فمن النتائج المباشرة للعولمة تعميم الفقر وهو نتيجة حتمية لتعميق التفاوت فالقاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج أكثر مما يمكن من السلع والمنتوجات بأقل ما يمكن من العمل.وهذا هو منطق العولمة الجديدة والذي يقود بصورة أو بأخرى إلى تسريح العمال والرفع من إنتشار الفقر.

و مخاطر العولمة على الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والثقافة الوطنية لأنها تمثل مزيدا من التبعية الأطراف للمركز فلقد أنتجت مفاهيم جديدة وفرضتها على الأطراف كحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأقليات فانتشرت البحوث عن الأقليات العرفية والطائفية من أجل إبراز الخصوصيات والهويات والتعدديات الثفافية للقضاء على وحدة الثقافة ووحدة الوطن ووحدة التاريخ.

وخير ما اختتمنا به موضوع العولمة هو النقد الذي قدمه المفكر المغربي " طه عبد الرحمان " الذي يرى أن العولمة وريثة التطبيق الغربي للحداثة ، وهذا التطبيق أحدث آفات عملية وتعاملية شنيعة نتجت عن ميتافيزيقا العقل الأداتي المسكون بالبحث الدؤوب على الأسباب الموضوعية للأشياء دون وصلها بأبعادها الإعتبارية أي تلك التي تتجه نحو المقاصد والغايات فضلا عن الأسباب والقوانين .

و جاءت المحاضرة الثالثة حول الهوية و الاختلاف , وهي كدلك من الاشكالات و القضايا الراهنية حيث أن تأثيرات العولمة تبدو في مجالات عديدة تناولنا منها ما يلي :

في المجال السياسي: يتقلص نظام الدولة تفقد مراقبتها لكل شيء ويحل محلها نظام العولمة.

في المجال الثقافي: إندثار القيم والمعايير الأخلاقية والعادات والتقاليد.

في المجال الاقتصادي: ظهور المؤسسات العملاقة والمؤسسات المتعددة الجنسيات فتصبح الدولة لا تملك شيئا فالمراقبة وكل شيء بيد المؤسسات العملاقة.

ومنه يمكن التساؤل من جديد عن : ما هي تأثيرات العولمة على الجانب الهوياتي وما مصير الهويات و الخصوصيات الثقافية ؟ وما معنى قولي أنني جزائري مثلا ؟

إن الهوية الجزائرية كما تعلمون يمكن أن نشير إليها بعناصر مختلفة : كاللغة و الدين و الوطن و التاريخ .

ولكن إذا تأملنا عنصر اللغة مثلا نجد هناك من يتكلم اللغة الأمازيغية ومع دلك نعتبره جزائري الهوية ، وهو ما يعني أن الهوية الواحدة تتجزأ إلى هويات داخل الوطن . والدين أيضا هناك من له دين آخر وهو مع ذلك جزائري ، فلو جزأنا المجتمع الجزائري نجد كل منطقة تتمتع بتاريخ خاص بها مثل منطقة الشاوية، منطقة بني مزاب...أي لديهم تاريخ خاص يميزهم عن بقية المناطق الأخرى وهدا يعنى أن التاريخ كذلك مختلف. وهذا يقودنا الى القول بأن ذاخل الهوية الواحدة قد نجد هويات أصغر. وهو مايجعل من قضية الهوية قضية راهنية تمس الافراد و الجماعات على السواء .

إن المجتمع الراهن (ما بعد الصناعي) القرن21 يتيح لمجموعة بشرية ما تجمعها مصالح معنية أن تنتج ثقافة وتستطيع من خلالها المطالبة بحقها في أن يعترف بها كل مجموعة بشرية قادرة على إنتاج رموز ثقافية معينة فهذه المجموعة من حقها اليوم أن تطالب اعتراف المجتمع الدولي بها .

كيف يفكك العالم الإسلامي؟ بهذه الطريقة بمطالبة الأقليات بحقوقها مثل العراق مجموعة من الطوائف الشيعة في جهة السنيين في جهة..... سوريا أيضا السودان...إلخ مجتمعات ملغمة ومن هنا أصبح بامكان الأفراد الإلتحاق بأي هوية وبأي أصل لا غرابة مثلا أن تظهر في هذا المجتمع ما بعد الصناعي فئة العاطلين (عن العمل) بهوية جديدة وهي كونهم مهمشين وقد يدافعون عن هوتهم وبأساليب مختلفة كما نلاحظ ذلك مثلا في المجتمع الأمريكي الذي يتلقى فيه هويات مختلفة لكنها جميعا تتعايش تحت منظمة علائقية من المصالح المادية، لكن هل يمكن لهذه المصالح المادية أن تنجح دائما في الجمع بين هذه الهويات؟

أليس هكذا مجتمع تتعدد فيه الشعوب والهويات مهدد من داخله باستمرار؟ إن وعلى الرغم من دفاع العديد من المفكرين عن فكرة التعددية الهوياتية إلا أن ذلك يتعارض في الغالب مع طبيعة الإنسان التي تنزع للإنتصار للخصوصيات الذاتية والثقافات المحلية يعني تساؤل مفتوح هل بالفعل تنتصر اليوم لمجتمع ما بعد الصناعي تتعدد فيه الهويات ويقبل بعضهم بعض، هل تصاع لقيم إنسانية، هل نمتلك الجراة على قبول التعايش مع هذا المختلف عني، هل لكوني مسلم أعيش مع يهودي؟ المسلمون الأوائل هم الذين قدروا على التعايش مع غير المسلمين فالدولة الإسلامية كانت تمتد عبر العالم كله وفيها الهويات والديانات القادرة على التعايش أما اليوم فيبدوا وأننا لا نستطيع؟ العيب أننا لم نفهم الكثير من أمور ديننا الذي استطاع التعايش قديما مع جميع الديانات بقوله لا إكراه في الدين.

و خصصنا المحاضرة الرابعة للحديث عن المواطنة كقضية يطرحها التفكير الفلسفي و السياسي المعاصر تناولنا فيها جانبها الجينيالوجي و المفاهيمي لتنمية الوعي بها عند الطالب الجامعي .فمن الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها الفلسفة صياغة المفاهيم على حد تعبير (حيل دولوز)، فبقدر ما

تتحدد المفاهيم تتضح التصورات والأفكار. والمواطنة من المفاهيم التي طالها السؤال الفلسفي باستمرار ففرضت تبعا لذلك تحولات أساسية عبر تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي من الويونان إلى العصر الوسيط فالنهضة والإصلاح إلى الفكر الحديث والمعاصر، لكن حضور هذا المصطلح في الوعي السياسي ظل غائبا لأسباب متباينة، لعل بحثنا هذا يحاول الوقوف على أهمها على أمل خلق جسور حوارية في فكرنا العربي المعاصر وبالتالي إيجاد أورغانون حضاري جديد يسهم في تحديث المجتمعات العربية الإسلامية، والخروج من بوتقة النهضة المعاقة فكيف يمكننا مساءلة مفهوم المواطنة؟ وبأي صورة نستحضره إلى ساحة وعينا؟ هل ثمة ما يؤسس له في تاريخنا وتراثنا؟ أم أن المصطلح يصعب تصوره في وعي عربي ما زال يعاني من صعوبة الانتقال من تصور الرعية إلى تصور الشعب؟ وهل بالإمكان تشخيص أزمة الإنسداد التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية عبر تحقيق هذا المفهوم في واقعنا؟

و قد استخلصنا من هده المحاضرة أن مفهوم المواطنة من مبتكرات أدبيات الثورة الفرنسية كأنموذج معياري لثقافتها السياسية الجديدة وهو قائم على مبدأ تحويل الشعب من رعايا الملك إلى مواطني الجمهورية ، لأن المواطن هو الإنسان الذي لا يمكنه أن يتقوم كإنسان إلا ذاخل منظومة جمهورية ، والجمهورية لا يمكنها أن تتحدد إلا بواسطة قوانين وضعية . وعلى هذا الأساس أصبح المواطن ذاتي المرجعية ومسؤوليته تحددها القوانين الوضعية .

ومنه فمهوم المواطنة خاضع لتحولات إجتماعية وتاريخية فرضتها ثورات فكرية ومطالب ثقافية ملحة تدفع الإنسان دفعا لكي يعيش تجربة المواطنة من حيث هو فرد داخل منظومة قانونية تؤسس لمجتمع المواطنة . أي أن هذه الأخيرة في أسمى معانيها شخصية لها قدرة إبتكار صيغ الإقامة في العالم لا على الطريقة الميكانيكية ولكن على الطريقة الإنسانية ، كما يعبر على ذلك المفكر اللبناني مطاع صفدي

و في المحاضرة الخامسة تناولنا قضية ثقافية تتعلق باشكالية التثاقف و التسامح على أساس أن الشعوب عبارة عن كيانات ثقافية تحكمها العناصر الثقافية و تقولبها بصورة متفردة, وهو ما يتطلب

ضرورة التبادل و التعايش بينهم. فالعلاقات الثقافية القائمة بين الكائنات الثقافية نسميها أحيانا أخرى التثاقف فما الذي يميز بينهما؟ إن التمايز الموجود بينهما يتعلق على الخصوص بالمصدر والفاعلية فالمثاقفة هي حالة ووضعية وأفق من العلاقات الثقافية بين أبناء المجتمع الواحد وبينهم وبين المجتمعات الأخرى بينما التثاقف يمثل مشكلا من الفعل الإنساني الناجم عن إدراك التميز والاستقلال الحضري لكن مع الرغبة في التعرف على ما عند الآخر من خصوصيات تحافظ على إستمراره.

ونفهم من ذلك أن المثاقفة: وضعية ساكنة تخلو من الحراك القائم على التغذية المتبادلة لكن من دون أن يعني ذلك أنها عملية بسيطة سطحية وأفقية وإينما هي تركيب تسهم فيها مجموعة من العوامل تبدأ من الحضارات وتنتهي إلى الفرد.

وكيف يتجاوب مع الآخر تبعا لنظرته إليه.

ومن هنا فالتثاقف يكون مصطلحا أغنى في محتواه ودلالته خاصة من زاوية فعاليته وإتسامه بالوعي والحضور لأنه الفعل الذي يجسد علمية المثاقفة كحالة أو وضعية. و قد قابلنا في محاضرتنا بين مصطلح التثاقف و مصطلح التسامح . على أساس أن الثاني يتولد عن الأول .

رغم أن لفظ التسامح غائب في الخطاب الفلسفي عموما سواء تعلق الأمر بالفلسفة العربية أو بالفلسفة اليونانية أو بالفلسفة الأوروبية الحديثة والمعاصرة باستثناء خطاب سياسي لاهوتي أنتجه بعض فلاسفة القرن السابع عشر، حيث ظهرت كلمة تسامح Tolérance عندهم زمن الصراع بين البروتستانت والكنيسة الكاتولوكية، حينما نادى أولئك بحرية الاعتقاد وطالبوا الكنيسة البابوية بالتوقف عن التدخل في العلاقة بين الله والإنسان، على أساس أنها كانت مهيمنة على كل مناحي الحياة سواء الدنيوية أو الآخروية، بل وأخذوا يطالبون بحق الاجتهاد وبضرورة الاعتماد على العقل ميزانا وحكما ، وبضرورة التسامح مع المخالفين وهو ما يمنحهم الحق في الودود والتغيير ومن هنا أخذ التشريع للتسامح يخضع للمصلحة القومية فهذا الفيلسوف الأنجليزي المشهور (جون لوك) يدافع عن قانون التسامح الذي أصدرته حكومته عام 1689 في كتابه "رسائل حول التسامح" فدافع عن

ضرورة الفصل بين الدولة والكنيسة، وبدوره" فولتير" أشهر فلاسفة الأنوار كان ضد اضطهاد الأفكار والمعتقدات وكان مع التسامح والقبول بالاختلاف خاصة على المستوى الديني لا السياسي أي أن التسامح على الديني ينبغي القبول بالحق في الاجتهاد والحرية الدينية وهو ضد التطرف والانتصار لطائفة دينية ما أو مذهب وإلغاء الآخر، أما في ميدان السياسة فيعني تمكني الأقلية السياسية أو الدينية أو الإثنية من الحضور في المؤسسات الديمقراطية ومن حقها في أن تكون ممثلة تمثيلا يمكنها من إسماع صوتها وممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها، فأي مجتمع يفتقر إلى الاعتراف بالآخر وبحقه امتلاك خصوصية خاصة به وفي تقرير مصيره سواء كان هذا الآخر فردا أو أقلية دينية أو عرفية فهو مجتمع مبني على الظلم واللاتسامح.

ومن هذا المنظور فالتسامح في حقيقته قيمة أعلى من العدل كأن العدل يدخل في مضمونها، وهي تزيد عليه، فإذا كان العدل يقتضي المساواة، فإن إعطاء الأولية للغير داخل المساواة هو التسامح، ولعل هذا أقرب إلى ما كان يعبر عنه ابن رشد بضرورة احترام الحق في الاختلاف وما كان يعبر عنه المعتزلة " توفير حق الغير واستيفاء الحق منه". و لتحقيق التسامح فضلنا أن نتطرق لأهمية الحوار في حياة الأفراد و الشعوب و أشرنا الى غياب هدا العنصر في ثقافتنا العربية الاسلامية رغم بعض حالات الاستثناء .

و في المحاضرة السادسة تناولنا اشكالية العلاقة بين الدين و الدولة و هي اشكالية مطروحة خاصة على العقل العربي الاسلامي لأن الوعي الغربي قد طرحها منذ بداية التأسيس للدولة الحديثة فقد حاز موضوع علاقة الدين بالدولة في الآونة الأخيرة على اهتمام الباحثين في الفكر السياسي وتباين آرائهم حوله فذهب البعض إلى القول بالفضل بينهما انطلاقا من حجة أن لكل منهما وظائفه الخاص به بينما ذهب آخرون إلى اعتبار الدولة ضمن اهتمامات الدين فلا وجوب العلاقة بين الدين والسياسة وما هي إمكانيات التلاقي بينهما وما دواعي الفصل بين الديني و السياسي وكيف تجلى التدافع بينهما على مستوى تجارب

الحكم سواء في الإسلام أو المسيحية وهل من إمكانية لتأسيس علاقة جديدة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في الواقع المعاصر؟

وإستخلصنا منها أن الدين يمثل أحد أهم العوامل التي تسهم في إرساء الأنظمة الإجتماعية و سيرورة الثقافة الإنسانية ، لأنه يقدم من جهة أنموذجا معرفيا لإدراك الوجود ومن جهة أخرى يحدد القواعد ومناهج السلوك التي تحكم العلاقات الإنسانية على إختلافها و التفكير الديني قديم قدم الوجود الإنسني كما تؤكد مختلف الشواهد والطقوس عند الشعوب القديمة . إذ لا توجد جماعة إنسانية إلا ولها تصورات وممارسات دينية تكشف عن إعتقادات بقوى فوق طبيعيةومن هنا فالدين في عمومه طريقة من طرق العالم وتفسيره وأداة تكشف عن عجز الإنسان أمام قوى الطبيعة الخارقة ولذلك فأي دعوى لإزاحة الدين من الحياة الإنسانية فهي دعوة لا أساس لها ، لكن مع ذلك يمكن القبول بعملية الفصل الجزئي وليس المطلق بين ماهو ديني وماهو سياسي وهذا مايطرحه عبد الوهاب المسيري ويسميه العلمانية الجزئية .

وجاءت اشكالية المحاضرة السابعة حول الارهاب و العنف وهي كدلك اشكالية تطرح بحدة اليوم سواء في المجتمعات العربية الاسلامية أو المجتمعات الغربية , تطرقنا فيها لمقاربات مفاهيمية تتعلق بالعنف من جهة و الإرهاب من جهة أخرى فإذا انطلقنا من السؤال التالي: من هو الإرهابي؟ فإن الإجابة سنجدها حتما تتوطأ على طبيعة التعريف الذي يعطيه كل واحد منا لمصطلح إرهاب، وهذا التعريف بدوره يحلينا إلى الخلفية الإيديولوجية والسياسية والثقافية التي ينطلق منها وهكذا نجد أنفسنا أمام مجموعة أحكام قيمة، مسنودة إلى شروط ثقافية متباينة، قد لا تراعي الشرطية الموضوعية وعليه يمكن التساؤل عنا فحوى هذا المصطلح وعن الخلفيات التي شكلتها.

فهذا المصطلح شأنه في ذلك شأن مصطلح عنف لأنهما مصطلحان متدخلان ومن طبيعة وجنس واحد وعند محاولة تعريفه يمارس عليها ضغط كبيرا بحيث قد يموقعنا ضمن زمرة أو فريق ما أو إيديولوجية معينة وكلما حاولنا الحديث عنه إلا وسارعنا إلى تبرئة أنفسنا منه لأنه محكوم على الدوام

بعقده الإدانة والاستعداد لما يمثله من تهم خطيرة أو شي خالص فارتباط الإرهاب بالعنف يجعل من عملية تعريفها مشروطة بالمرور غير تعريف العنف أولا" لأن فكرة العنف هي أيضا ليست محايدة بل محملة بقيم سلبية وإيجابية وعادة تفرز مواقف ذاتية إما رافضة أو متقبلة و منه فتعريف العنف أو الإرهاب يتوقف إلى حد كبير على سلم القيم والمعايير السائدة في مجتمع ما والتي بها نميز بين السلوك السوي والآخر غير السوي. إن السؤال الفلسفي يظل مشروعا وقائما لأنه يقف بنا على أصل الظاهرة ويحدد مشروعيتها أولا مشروعيتها ويبحث عن سبل تنظيمها وعقلانيتها ففي كتابهما المشترك" الفلسفة في زمن الإرهاب أو مفهوم الحادي عشر من سبتمبر".

اعتبر هايرماس ودريدا ظاهرة الإرهاب في الوقت الراهن مظهرا من المظاهر البارزة للآثار المرضية والسلبية للحداثة الغربية (العولمة مظهر من مظاهر الحداثة) ولا يمكن أن نفهمها إلا داخل هذه الإطار الحصري، فقد مثلت الحداثة العربية ولا زالت تحديا خطيرا للمجتمعات التقليدية خاصة من خلال شكلها المعولم ونماذجها المنمطة التي تمارس إبراما نبويا وعنها في مستوى الأنماط الحضرية الأخرى وهذا ما يفسر ردود الأفعال الكثيرة المضادة التي تحتمي بالهوية الحضارية فالمجتمعات التقليدية (المجتمعات الإسلامية) لم تشهد تطورا ذاتيا وداخليا باتجاه التحديد وإنما فرضت عليها أنماط

من العيش حديثة، لم تكن مؤهلة لها لذلك تنشأ حتما ردود الأفعال إزاء هذه الحداثة الغربية والسؤال الفلسفي الأساسي هنا:

كيف السبيل إلى عقلنة العنف وعقلنة الإرهاب هل يجوز الخروج عن النظام السائد وما الذي يجعل الثورة الخروج عن النظام السائد وما الذي يجعل الثورة على النظام القائم أمرا مشروعا؟ وهل كل خروج عن النظام السياسي القائم أمرا مشروعا وهل الخروج عنه من جهة أخرى هو عمل إرهابي؟ هذه التساؤلات جميعا وإن كنا حتما نختلف في الإجابة عنها تبعا لخلفية كل واحد منا الإيديولوجية والسياسية والإجنماعية، لكنها تضعنا حتما أمام إشكالية العنف في عمومها والتي هي ملازمة للاجتماع البشري وعامل حاسم من عوامل تطوره.

انه لما كان العنف ظاهرة إجتماعية ملازمة للمجتم الإنساني ، ولما كان كذلك ظاهرة طبيعية ملازمة للإنسان والحيوان على السواء ، حيث يدخل البشر في كل مكان في حلبة العنف شاؤوا ام أبوا ، فهو أصبح سيد الأحكام على مناحي حياتنا بل هو الذي يقود الجميع لحرب ضد الجميع ، والبعض ضد البعض ، كما يشهد دلك عالم اليوم إنه وفي الوقت الذي بات الحديث اليوم عن الهندسة الوراثية والثورة الرقمية والتكنولوجيات الحديثة ، لافتا النظر إلى الإنتصار الكبير الذي حققه الإنسان المعاصر ، لكن في نفس الوقت هدا الإنتصار هو طريق انمحاق الكوني عبر ما يطرحه من طرق جديدة وسهلة كممارسة العنف . وأمام هدا الواقع بات لزاما على الإنسان التفكير بجدية في الشروط التي تحقق له الأمن والسلام ، وتجاوز طبيعته الشريرة ، وهو ما يدعونا إليه حتى ديننا الحنيف. ومانتلمسه في المسارات الفكرية للعديد من الفلاسفة وعلى رأسهم كانط صاحب كتاب " مشروع للسلام الدائم " والأمل في دلك هو الإنخراط في مدنية إنسانية تراعي عدل الكينونة وعدالة الكائن الإنساني واضعين مقولة أبو حامد الغزالي نصب أعيننا " إن ظهور العدل من كمال العقل ، وكمال العقل أن ترى الأشياء على ما هي .... ومن لم يكن عاقلا لم يكن عادلا .

و جاءت المحاضرة الأخيرة حول مشكلة الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها سواء على دول المركز أو دول الأطراف و قد حاولنا أن نبين فيها الأسباب و التأثيرات و سبل معالجتها فهي ظاهرة غير شرعية ترتبط عادة بالعصر الحديث، بدأت منذ ستينات القرن الماضي، لم تكن تشكل جريمة في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات نظراً لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة، ومع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية، نسبيا، بالاكتفاء من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبني إجراءات قانونية تهدف إلي الحد من الظاهرة، وفيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها يشكل مخاطر كبيرة مما استوجب سن قوانين تقلل دخولهم إلى أراضيها لما يشكله تواجدهم من خطر على أمنها واستقرارها وتجسد ذالك أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وترسخ بشكل كبير عقب الثورات العربية وما سببته من مشاكل سياسية كبيرة وكثرة اللاجئين في كل الدول الغربية والأوروبية فرارا من حمى الاضطرابات في الدول العربية والإفريقية.

إن حلّ مشاكل الهجرة السرية يمّر حتما عبر إعادة النظر وبشكل جذريّ في واقع العلاقات بين المجموعات والقوى بخلفية مغايرة تنفتح عموديا وأفقيا على ثقافة حقوق الإنسان بما هي حقوق موضوعية مرتبطة بالنّوع البشري:

- إعادة النظر في العلاقة بين الشمال والجنوب بالقدر الذي يحدّ من سيطرة الأول على مدخرات الثاني وعلى قراره السياسي . مع ما يقتضيه ذلك من تحميل لدول الشمال مسؤولية المشاركة في تنمية الجنوب للأسباب الواقع سردها آنفا.

- توخّي دول الجنوب جملة من الإصلاحات الجوهرية فيما له علاقة بالحريات العامة والفردية وتوخي برامج تنموية تستثمر فيها المدّخرات الطبيعية الوطنية والثروة البشرية . ذلك أنه لا مجال للتنمية في أوضاع غير مستقرة سياسيا وإجتماعيا .

ومن مقتضيات هذه التنمية أن يقع إستثمار الرأسمال الوطني داخل الحدود الجغرافية للوطن المعني به . ذلك أن دول الجنوب شهدت إستنزافا آخر يتمثل في هجرة الرأسمال الوطني خارج الحدود لاستثماره في دول الشمال.

- تكوين تجمعات إقليمية حقيقية مهّمتها السهر على التكامل الإقتصادي والتنموي وفي مجال الحريات بين الدول المعنية .

و قد استخلصنا في النهاية من كل هده المحاضرات أن الهدف ليس فقط معرفيا عبر مراكمة المعارف عند طلبتنا ، بقدر ماهو توعوي عبر خلق عقل واع قادر على إدراك راهن الأنا ولا راهن الآخر . ذلك أن الصدمة الثقافية الكبرى التي تولدت عند إحتكاك هذا الأنا بالآخر في أوائل القرن التاسع عشر وما نجم عن ذلك من تبعات سياسية وإقتصادية ، إجتماعية وثقافية ، قد ولد مشكلات كبرى مما جعل البعض يعلق على هذا الوضع الجديد قائلا : إن العالم الثالث أوجد لنفسه الروح الأروبية لأنه

يريد أن يتشكل حسب العالم الغربي وهو ما يتنافى وطبيعته ذات التركيبة الإجتماعية و الثقافية المغايرة . ممن هنال فضرورة الإنخراط في قرائة واعية لقضايانا الراعنة هو مطلب حضاري كذلك ، مطلب تمليه تاريخية وجودنا الراهن الذي هو في أمس الحاجة إلى تثوير فكري يمتحن الذات أمام ذاتها وأمام أغيارها . فلا شك أن وعينا البائس الذي تنقصه إلى اليوم القدرة على تحريك الثوابت الراخسة والماهيات المتجدرة التي تتحول في الغالب في المخيال الجمعي إلى أصنام ، في حاجة إلى تنوير فكري من شأنه إحداث براديغمات وقفزات تستطيع التعامل مع الراهن بصورة عقلانية بعيدة عن التنويم الإديولوجي والتخدير الفكروي . ومجمل سلسلة المحاضرات التي تناولناها في مقياس (قضايا دولية راهنة) من شأنها المساهمة في هذا التنوير والتثوير على أمل خلق وعي عند الطالب يستطيع به تجاوز عثرات راهنه .و كانت الخلاصة النهائية للمحاضرات متبوعة بفهرس للمصطلحات الواردة فيها .